

## تحليل فاعلية أدوات التدقيق الداخلي في مواجهة مخاطر الاحتيال: دراسة مقارنة على القطاع المصرفي

م.م بهاء محمد جواد حيدر الحيدري  
جامعة الكوفة - كلية الزراعة  
[bahaaaa42@yahoo.com](mailto:bahaaaa42@yahoo.com)

م.م علاء عبد الزهرة عبيد العبودي  
جامعة الكوفة - قسم التدقيق والرقابة الداخلية  
[alaa.alaaabd88@gmail.com](mailto:alaa.alaaabd88@gmail.com)

م.م احمد محمد ابراهيم الحداد  
جامعة الكوفة - ديوان الجامعة  
[ahmedm.ali@uokufa.edu.iq](mailto:ahmedm.ali@uokufa.edu.iq)

تاريخ النشر: ٢٠٢٥/٦/١

تاريخ القبول: ٢٠٢٤/١٠/٢٤

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤/٩/٢٠

### الملخص:

هدف البحث إلى تحليل فاعلية أدوات التدقيق الداخلي في مواجهة مخاطر الاحتيال، ومقارنة هذه الفاعلية بين المصارف المدروسة، بهدف تعزيز النزاهة المالية والشفافية والاستقرار المؤسسي. اعتمد البحث على منهج وصفي تحليلي. في الجانب الوصفي، أما في الجانب التحليلي، فتم استخدام استبيان تم تطويره بناءً على مقاييس أنشأها العديد من الباحثين، وذلك لجمع البيانات الأولية واختبار الفرضيات المطروحة بإجراء التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS). شملت العينة مدققين داخليين من مصرفي التجاري العراقي ومصرف الطيف الإسلامي. وأظهرت النتائج الرئيسية وجود علاقة إيجابية بين الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي ومواجهة مخاطر الاحتيال. كما لوحظت علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق معايير التدقيق الداخلي وقياس الإجراءات الفعلية لمواجهة مخاطر التدقيق، بما في ذلك الغش والاحتيال، من وجهة نظر كلا المصرفيين. ومن أبرز التوصيات: من الضروري أن تعتمد الإدارة العليا ميثاقاً داخلياً واضحاً ومفهوماً، يحدد أهداف وسلطات ومسؤوليات قسم التدقيق الداخلي ويقدم الدعم اللازم لعمله.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي - أدوات التدقيق الداخلي - مخاطر الاحتيال - الاحتيال - القطاع المصرفي

## Analysis of the effectiveness of internal audit tools in facing fraud risks: a comparative study on the banking sector

Alaa Abdel Zahra Obaid Al-Aboudi  
University of Kufa – Dept. of Audit and  
Internal Control.

Bahaa Mohammed Jawad Haider Al-Haidari  
University of Kufa, College of Agriculture

Ahmed Mohamed Ibrahim Al-Haddad

University of Kufa-

Received Date: 20/9/2024,

Accepted Date: 24/10/2024,

Published Date: 1/6/2025

### Abstract:

The research aimed to analyze the effectiveness of internal audit tools in facing fraud risks, and to compare this effectiveness among the studied banks, to enhance financial integrity,

DOI: <https://doi.org/10.36317/kja/2025/v1.i64.17506>

Kufa Journal of Arts by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.  
مجلة آداب الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤.٠ الدولي.



transparency and institutional stability. The research relied on a descriptive and analytical approach. On the descriptive side, while on the analytical side, a questionnaire developed based on measures created by many researchers was used to collect raw data and test hypotheses by conducting statistical analysis using the SPSS program. The sample included internal auditors from Commercial Bank of Iraq and Taif Islamic Bank. Key findings showed a positive correlation between compliance with internal audit standards and fraud risk. A significant correlation was also observed between the application of internal audit standards and the measurement of actual procedures to address audit risks, including fraud and fraud, from the point of view of both banks. Among the most prominent recommendations: It is necessary for senior management to adopt a clear and understandable internal charter, which defines the objectives, powers and responsibilities of the internal audit department and provides the necessary support for its work.

**Keywords:** Internal Audit – Internal Audit Tools – Fraud Risk – Fraud – Banking Sector

### المقدمة:

في عصرنا الحالي، تُعتبر مخاطر الاحتيال من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات في مختلف القطاعات، مما يستدعي الحاجة إلى تطوير استراتيجيات فعالة لمواجهتها؛ إذ تؤدي أدوات التدقيق الداخلي دورًا حيويًا في هذا السياق، حيث تسهم في إنشاء نظام رقابي قوي يمكنه الكشف عن محاولات الغش والاحتيال والتصدي لها بكفاءة، وتكمن أهمية هذه الأدوات في قدرتها على تعزيز الشفافية والنزاهة المالية، مما يزيد من الثقة بين الأطراف المعنية ويعزز استقرار المؤسسة.

ولقد تطورت أدوات التدقيق الداخلي من فحص تقليدي إلى تقنيات متقدمة تشمل تحليلات البيانات والذكاء الاصطناعي. هذه الأدوات لا تعمل فقط على تعزيز الشفافية، بل تساهم أيضًا في بناء أنظمة رقابية متينة قادرة على كشف وتحليل الأنماط غير العادية بعمق. من خلال تطبيق هذه الأدوات بشكل فعال، يمكن للمؤسسات تعزيز الثقة والاطمئنان بين الأطراف المختلفة وضمان استقرارها من خلال التصدي لمخاطر الاحتيال بكفاءة.

### مشكلة البحث:

تعد مخاطر الاحتيال أحد التهديدات الجوهرية التي تواجه المؤسسات في مختلف القطاعات الاقتصادية، مما يستدعي استخدام أدوات تدقيق داخلية متقدمة لمواجهة هذه المخاطر بفاعلية. لكن فاعلية هذه الأدوات يمكن أن تختلف بشكل كبير بين قطاعات مختلفة نظراً لاختلاف طبيعة الأنشطة والخدمات والمخاطر المرتبطة بها.

ويمكن صياغة المشكلة الأساسية للبحث في التساؤل الرئيس الآتي:

كيف تختلف فاعلية أدوات التدقيق الداخلية في مواجهة مخاطر الاحتيال بين قطاعات اقتصادية مختلفة؟ وما هي العوامل التي تؤثر على نجاح هذه الأدوات في كل قطاع؟

### أهمية البحث:

تكتسب دراسة فاعلية أدوات التدقيق الداخلية في مواجهة مخاطر الاحتيال أهمية بالغة نظراً للتحديات المتزايدة التي تواجه المؤسسات في قطاعات مختلفة؛ إذ من خلال تحليل فاعلية

هذه الأدوات عبر قطاعات متنوعة، يوفر البحث رؤى قيمة حول كيفية تكيف استراتيجيات التدقيق مع خصائص وأوضاع كل قطاع، وهذه المعرفة تساهم في تحسين استراتيجيات التدقيق الداخلية وتعزيز قدرتها على كشف والحد من مخاطر الاحتيال بشكل أكثر فاعلية. بالتالي، يسهم البحث في تعزيز الشفافية والنزاهة المالية، ويعزز الثقة بين الأطراف المختلفة، مما يضمن استقرار المؤسسات وأداءها الأمثل في بيئات اقتصادية متنوعة.

#### هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل فاعلية أدوات التدقيق الداخلية في مواجهة مخاطر الاحتيال، ومقارنة فاعلية أدوات التدقيق بين القطاعات المختلفة المدروسة البحث بما يضمن تعزيز الشفافية والنزاهة المالية والاستقرار المؤسسي.

#### فرضية البحث:

- ١- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تطبيق المدققين الداخليين معايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر مصرف الطيف الإسلامي مصرف التجاري العراقي.
- ٢- توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين تطبيق المدققين الداخليين معايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر مصرف الطيف الإسلامي مصرف التجاري العراقي

#### حدود البحث:

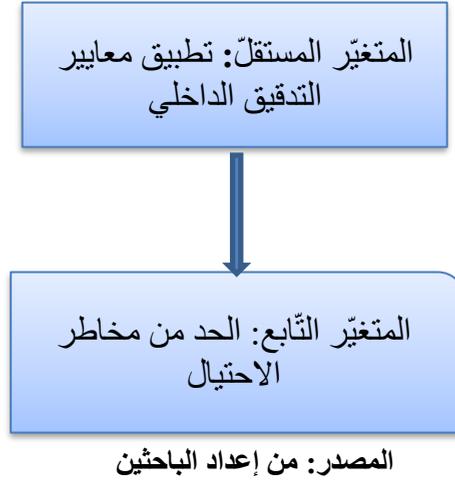
الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة في شهر سبتمبر ٢٠٢٤.  
الحدود المكانية: شملت الحدود المكانية دولة العراق، وتم تطبيق الدراسة على القطاع المالي والمصرفي في مصرفي التجاري العراقي ومصرف الطيف الإسلامي.  
الحدود البشرية: شملت المدققين الداخليين في مصرفي التجاري العراقي ومصرف الطيف الإسلامي.

#### منهج البحث:

اعتمد البحث على منهج وصفي تحليلي. في الجانب الوصفي، تم إجراء مراجعة مكتوبة شاملة للأبحاث والدراسات النظرية والميدانية بهدف تحديد الأسس التي يقوم عليها الإطار النظري والدراسات السابقة. أما في الجانب التحليلي، فتم استخدام استبيان تم تطويره بناءً على مقاييس أنشأها العديد من الباحثين، وذلك لجمع البيانات الأولية واختبار الفرضيات المطروحة.

## نموذج الدراسة:

يوضّح الشكل الآتي نموذج الدراسة:



## الدراسات السابقة:

- دراسة (ناصر، ٢٠١٨) بعنوان: دور التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد المالي والإداري: تعتبر ظاهرة الفساد المالي والإداري من المشكلات الخطيرة التي تتفاقم بشكل متزايد، مما يشكل تهديداً كبيراً للمجتمع. يتسبب الفساد في تآكل الاقتصاد الوطني من خلال إضعاف القدرة المالية والإدارية للدولة، حيث يرتبط بالاستغلال غير المشروع للسلطات الإدارية لتحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة. يعكس هذا الفساد الممارسات اللاأخلاقية والسلوكيات المنحرفة لبعض الموظفين في القطاع الإداري، مما يؤدي إلى انحراف الوحدة الاقتصادية عن أهدافها لصالح أهداف شخصية، سواء كان ذلك بشكل فردي أو منظم جماعياً. وبما أن السلطة التشريعية قد فوضت العديد من اختصاصاتها إلى السلطة التنفيذية، مثل صلاحية تنفيذ الموازنة العامة للدولة، فإن الأخيرة ملزمة بتقديم حساب ختامي يوضح تصرفاتها المالية للسلطة التشريعية لمراجعتها والتحقق من صحته. ولأن السلطة التشريعية لا تستطيع ممارسة الرقابة والتدقيق بشكل مباشر، فإن معظم الدول اتجهت إلى إنشاء أجهزة رقابية متخصصة لتغطية الجوانب المالية والإدارية والقضائية. ومن أهم النتائج: أن الفساد المالي والإداري يمثل تهديداً كبيراً للاقتصاد الوطني ويؤدي إلى تآكل قدرات الدولة المالية والإدارية. كما تؤكد على أن الفساد ينشأ من استغلال الموظفين للسلطات لتحقيق مصالح شخصية، مما يؤثر سلباً على الوحدة الاقتصادية. ومن أهم المقترحات: يوصى بزيادة تعزيز دور التدقيق الداخلي من خلال إنشاء وحدات مستقلة تابعة للجهات الحكومية، مع وضع آليات فعالة لمراقبة ومراجعة الأنشطة المالية والإدارية، مما يساهم في تقليل فرص الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة.

- دراسة (حسين، ٢٠١٧) بعنوان: دور التدقيق الداخلي في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري:

هدفت الدراسة إلى توضيح دور التدقيق الداخلي في تقليص الفساد المالي والإداري من خلال تحليل واقع الرقابة الداخلية والتدقيق في المصرف الزراعي التعاوني وتقييم مدى توافر الشروط الضرورية لنجاح نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهدافه. وجدت الدراسة أن هناك تطوراً في مفهوم ومعايير التدقيق الداخلي نتيجة للتقنيات الحديثة في بيئة الأعمال، وأن التدقيق الداخلي لم يعد مقتصراً على مراجعة القوائم المالية، بل يشمل كافة الأنشطة التشغيلية ويعد أداة رقابية فعالة للحد من الفساد، ومن أهم النتائج: أن التدقيق الداخلي أصبح أداة فعالة في الحد من الفساد المالي والإداري، حيث تطورت معاييرها لتشمل جميع الأنشطة التشغيلية وليس فقط مراجعة القوائم المالية. ومن أهم التوصيات: يوصى بتعزيز برامج تدريبية لموظفي التدقيق الداخلي لتطوير مهاراتهم في استخدام التقنيات الحديثة، مما يمكنهم من تنفيذ تدقيق شامل وفعال يساهم في تحسين فاعلية الرقابة الداخلية وتقليص فرص الفساد.

- دراسة (Bayyoud & Sayyad, 2015) بعنوان: **The impact of Internal Control and Risk Management on Banks in Palestine**

تتمحور إشكالية البحث حول تحليل تأثير الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر على البنوك في فلسطين. لتحقيق أهداف الدراسة، قام الباحثان بإعداد استبيان لجمع البيانات، حيث شملت العينة ١٠ مدراء من تلك البنوك. أظهرت النتائج أن الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر لها تأثير إيجابي كبير على البنوك من حيث الكمية والأداء النوعي، مما أدى إلى انخفاض حالات الفساد والاحتيال بعد تنفيذ عمليات التقييم. ومن أهم النتائج: أن الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر تؤثر إيجابياً على أداء البنوك في فلسطين، حيث ساهمت في تقليل حالات الفساد والاحتيال بعد تنفيذ عمليات التقييم. ومن أبرز المقترحات: يوصى بتعزيز تنفيذ أنظمة متكاملة للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في جميع البنوك، مع التركيز على تدريب الموظفين وتطوير آليات التقييم المستمرة لضمان فاعلية هذه الأنظمة وتحقيق نتائج مستدامة.

- دراسة (Abtidon, 2015) بعنوان: **The Impact of Financial Accountability on Reducing Corruption in Magadishu Somalia**

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير المساءلة على تقليص الفساد في مدينة مقديشو الصومالية، باستخدام الاستبانة والزيارات الميدانية كأدوات بحثية. شمل مجتمع البحث كل مؤسسات النزاهة الاتحادية الصومالية، وبلغت عينة الدراسة ١٥٠ موظفاً. ومن أهم النتائج: أن المساءلة المالية، التي تشمل الرقابة الداخلية، التدقيق المالي، ومراقبة الميزانية، في حالة رديئة. كما أظهرت النتائج أن الفساد متفشى في الصومال، حيث شملت مظاهره سوء استخدام موارد الدولة والتجاوزات في الالتزام بالقواعد المهنية والأخلاقية للسلوك من قبل المسؤولين الكبار. ومن أهم التوصيات: يوصى بتحسين نظام المساءلة المالية في مقديشو من خلال تعزيز الرقابة الداخلية والتدقيق المالي ومراقبة الميزانية، مع ضرورة إنشاء آليات واضحة للتقارير والمساءلة لضمان

التزام المسؤولين بالقواعد المهنية والأخلاقية، مما يساعد على تقليص الفساد وتحسين الشفافية في المؤسسات الحكومية.

### الإطار النظري للبحث:

يعد التدقيق الداخلي من أهم أساليب الرقابة الداخلية؛ حيث أن وجود التدقيق الداخلي يعني تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية، ولذلك على المؤسسات أن تحرص على تطبيقها وفق المعايير المخولة لها من أجل إثبات صحة بياناتها ومصادقية القوائم المالية، وتحليل النتائج ومن أجل معرفة نقاط القوة والضعف لديها.

### المبحث الأول: التدقيق الداخلي:

#### أولاً: مفهوم التدقيق والمدقق الداخلي:

يقصد بالتدقيق لفظاً *Audit* المشتق من الكلمة اللاتينية *Audire* ومعناها "يستمع" لأن الحسابات كانت تتلى على المدقق. ويعرف التدقيق الداخلي بأنه: إجراءات فحص تنفذ لغرض التحقق من صحة الأنشطة أو الأهداف. غير أن للتدقيق مفهوماً مهنيًا يقصد به: طريقة منظمة للحصول بموضوعية على أدلة وقرائن الإثبات بخصوص ما هو مثبت بالدفاتر والسجلات حول الأحداث الاقتصادية للمشروع وتقييمها للتأكد من درجة التماثل بين ما هو مثبت وهذه الأحداث وفق مقاييس معينة، ونقل النتائج الى الاطراف المعنية (المدلل، ٢٠٠٧، ص ٢٢).

ويعد التدقيق الداخلي من أهم أساليب نظام الرقابة الداخلية - *Internal Control System* وذلك لتحقيق فاعلية الرقابة الادارية والمحاسبية، كما يتوقف مدى اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي على نتائج تقويمه لفاعلية نشاط التدقيق الداخلي (جايد، وحيدر، ٢٠١٧، ص ٥).

كما تعددت التعاريف المقدمة لمفهوم التدقيق الداخلي حسب العديد من الباحثين نوجزها فيما يلي:

- التعريف الأول: " هو مجموعة من الأنظمة أو وظيفة داخلية تنشئها الإدارة للقيام بخدمتها في تدقيق العمليات و القيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية و الإحصائية، وفي التأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية الأصول و ممتلكات المؤسسة، و في التحقق من إتباع موظفي المؤسسة للسياسات و الخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وفي قياس صلاحية تلك الخطط و السياسات و جميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضها، واقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها وذلك حتى تصل المؤسسة إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى" (Kinney, Kuting, 2008, p 59).

- التعريف الثاني: "حسب معهد المدققين الداخليين فالتدقيق الداخلي نشاط مستقل وموضوعي يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للشركة، وتحسين عملياتها، وتساعد هذه الوظيفة في تحقيق أهداف الشركة من خلال إتباع أسلوب منهجي لتقييم وتحسين فاعلية عمليات الرقابة" (النواس، وحيدر، ٢٠١٦، ص ١٧).

- التعريف الثالث: " يعد التدقيق الداخلي وظيفة تقييم مستقلة تنشأ ضمن المنظمة لفحص وتقييم أنشطتها تهدف لمساعدة الأفراد في أداء مسؤولياتهم بفاعلية، ويتضمن المفهوم الحديث للتدقيق الداخلي كونه نشاطاً تقييمياً ومستقلاً داخل المنشأة وكونها وظيفة استشارية، بالإضافة إلى امتداد نشاطه إلى جميع أنواع الرقابات الإدارية. ومن هنا نجد أن وظيفة التدقيق الداخلي لا تقتصر على الرقابة الإدارية فقط بل شملت الرقابة المحاسبية والضبط الداخلي، وهي وظيفة استشارية أكثر من كونها تنفيذية" (المدلل، ٢٠٠٧، ص ٢٧).

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التدقيق الداخلي هو عملية فحص ومراقبة للأنشطة التي تقوم بها المؤسسة للتأكد ما إذا كانت مطابقة للسياسات والإجراءات الموضوعية وذلك من خلال تقييم شامل لكافة الوسائل والأنظمة الرقابية لضمان تأكيد معقول لتحقيق الأهداف المسطرة.

أما المدقق الداخلي فهو موظف تابع للشركة وحسب التطورات الأخيرة تم ربط المدقق الداخلي تنظيمياً بلجنة التدقيق لكي يضمن نوع من الاستقلال عن الإدارة ويكون مسؤولاً فقط تجاه لجنة التدقيق وليس المدير العام أو رئيس الشركة كما كان سابقاً (KPMG, 2020, p8). وبشكل عام التدقيق الداخلي المستقل (نسبياً) هو توكيد موضوعي ونشاط استشاري، يضيف قيمة ويطور العمليات ويساعد على تحقيق الأهداف؛ بواسطة أسلوب منظم ومنضبط لتقييم وتطوير فاعلية الأنشطة وإدارة المخاطر والرقابة والتحكم المؤسسي.

#### ثانياً: أهمية التدقيق الداخلي:

يتوقف نجاح أي نشاط على تحديد الأهداف بدقة ووضوح وتحديد الوسائل لتحقيق الأهداف مع مراعاة الفاعلية والكفاءة والاقتصادية وهذا ينطبق على نشاط التدقيق الداخلي بوصفه نشاط تقويم الأنظمة وفعاليات المنشأة كافة.

ولما كان التدقيق الداخلي يتم بعد تنفيذ العمليات المحاسبية فقد كان اكتشاف الغش والاختفاء وضبط البيانات المحاسبية يمثل الهدف الأساسي للتدقيق الداخلي، أي التحقيق Verification للتأكد من سلامة السجلات، والبيانات المحاسبية، والمحافظة على أصول المنشأة (النواس، وحيدر، ٢٠١٦، ص ١٩).

ولا شك أن أهمية التدقيق الداخلي تتمثل في مدى قدرة هذه الوظيفة على إضافة القيمة، حيث نص التعريف الذي وضعه معهد المدققين الداخليين بوضوح على أن قيام التدقيق الداخلي بدوره الاستشاري والتأميني إنما يهدف بالأساس إلى إضافة القيمة للشركة وضعه المعهد كهدف نهائي واستراتيجي لوظيفة التدقيق الداخلي، وأشار المعهد إلى أن إضافة القيمة تتم من خلال تحسين وزيادة فرص انجاز أهداف المنظمة و تحسين الإجراءات والعمليات وتخفيض المخاطر إلى مستويات مقبولة (جايد، وحيدر، ٢٠١٧، ص ٨).

لذلك فإن إضافة القيمة للشركة تتحقق من خلال قيامها بواجبها التقويمي والبنائي وتتحقق إضافة القيمة من خلال دعم قدرة إدارة التنظيم على تحقيق أهداف التنظيم الإستراتيجية، وبما

يتسق مع توقعات أصحاب المصلحة بأداء مجموعة من الأنشطة التأكيدية والتأمينية والاستشارية في إطار من الاستقلالية والموضوعية.

### ثالثاً: أدوات التدقيق الداخلي:

تُعد أدوات التدقيق الداخلي من العناصر الأساسية التي تسهم في تعزيز فاعلية نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسات؛ حيث تهدف هذه الأدوات إلى ضمان سلامة الإجراءات المالية والتشغيلية والامتثال للسياسات والقوانين المعمول بها. من بين الأدوات الأساسية التي يستخدمها المدققون الداخليون نجد برامج التدقيق المتقدمة التي تتيح تحليل البيانات بشكل شامل، واختبار الأداء، وتحليل المخاطر. كما تلعب قوائم المراجعة دوراً مهماً في توجيه المدققين من خلال توفير إطار عمل متكامل لتقييم جوانب مختلفة من النظام الرقابي. بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر الاستبيانات والمقابلات من الأدوات القيمة لجمع المعلومات المباشرة من الموظفين والإدارة لتقييم فاعلية الإجراءات والسياسات. تُسهم هذه الأدوات مجتمعة في الكشف عن الفجوات والضعف المحتمل في الأنظمة، مما يساعد على اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحسين الأداء وضمان تحقيق الأهداف التنظيمية بكفاءة وفاعلية (KPMG, 2020, p 14).

وتتعدد الأدوات المستخدمة في التدقيق الداخلي، ويمكن الاعتماد عليها دون الحاجة إلى برامج تقنية متقدمة، من بين هذه الأدوات، تُعتبر قوائم المراجعة فعّالة في تنظيم وتوجيه عملية التدقيق، حيث تضمن تقييم جميع جوانب الرقابة الداخلية بشكل منهجي. ويُستخدم الاستبيان لجمع المعلومات من الموظفين والإدارة حول فاعلية الإجراءات والسياسات، مما يعزز الفهم حول مدى تطبيقها. كما تتيح المقابلات الحصول على رؤى مباشرة من الأفراد المعنيين بشأن العمليات والسياسات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمدققين القيام بملاحظات ميدانية لمراقبة الأنشطة بشكل مباشر وتحديد مدى الالتزام بالسياسات. ويتضمن التحليل الوثائقي مراجعة المستندات والتقارير المالية والإجراءات التشغيلية لتقييم دقتها وامتثالها للسياسات (Acharya, 2021, p35).

### المبحث الثاني: مخاطر الغش والاحتيال المصرفي:

#### أولاً: مخاطر الغش والاحتيال التي تتعرض لها المصارف:

يشير الغش والاحتيال المصرفي إلى مجموعة من الأنشطة غير القانونية التي تستهدف النظام المصرفي أو العملاء بهدف الحصول على أموال أو معلومات بطريقة غير شرعية، وهو استخدام أساليب خداعية لتحقيق مكاسب مالية غير مشروعة. ويمكن أن يتضمن ذلك تزوير الوثائق، تقديم معلومات مضللة للحصول على قروض أو بطاقات ائتمان، أو استخدام حسابات مصرفية مزيفة. كما يشير الاحتيال المصرفي إلى مجموعة من الأعمال غير القانونية التي تتم بهدف التلاعب بالنظام المصرفي أو خداع الأفراد للحصول على أموالهم أو معلوماتهم الشخصية، ويشمل ذلك الاحتيال عبر الإنترنت، مثل هجمات التصيد (Phishing)، حيث يحاول المحتالون الحصول على بيانات الحسابات المصرفية من الضحايا عن طريق مواقع مزيفة أو رسائل بريد إلكتروني تبدو شرعية (ناصر، ٢٠١٨، ص ٤٩٨).

ولحماية نفسها من مخاطر الغش والاحتيال المصرفي، يمكن للمصارف تعزيز الأمن السيبراني من خلال تحديث الأنظمة واستخدام تقنيات تشفير البيانات لحماية المعلومات الحساسة. كما يمكنها تطبيق أنظمة تحقق ثنائي، مما يزيد من صعوبة الاحتيال عبر استخدام كلمات مرور مؤقتة أو رسائل نصية لتأكيد هوية العملاء. من الضروري أيضاً تدريب الموظفين بانتظام على أساليب الاحتيال وكيفية التعرف عليها، بالإضافة إلى استخدام تقنيات تحليل البيانات للكشف عن الأنماط غير المعتادة التي قد تشير إلى نشاط احتيالي. وتوعية العملاء أيضاً تعتبر جزءاً مهماً، حيث ينبغي إعلامهم بكيفية حماية معلوماتهم الشخصية والتعرف على محاولات الاحتيال (Acharya, 2021, p38).

ويساعد إنشاء فرق متخصصة لمكافحة الاحتيال في مراقبة وتحليل المعاملات المشبوهة، ويعزز التعاون مع الجهات الحكومية من فاعلية الجهود المشتركة في مواجهة الاحتيال. علاوة على ذلك، يجب تنفيذ إجراءات صارمة للتحقق من هوية العملاء عند فتح حسابات جديدة أو إجراء معاملات كبيرة (جايد، وحيدر، ٢٠١٧، ص ١٠).

ويمكن أن يحسن استكشاف واستخدام تقنيات مبتكرة، مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، من أنظمة الكشف عن الاحتيال. وفي النهاية، ينبغي توفير قنوات سهلة للعملاء للإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة أو الاحتيال.

#### ثانياً: آثار الغش والاحتيال المصرفي على النظام المالي:

تؤثر مخاطر الغش والاحتيال المصرفي بشكل عميق على النظام المالي، ولها تداعيات واسعة تشمل الثقة في المؤسسات المالية، الاستقرار الاقتصادي، والتطورات المستقبلية في القطاع المصرفي (Acharya, 2021, p40).

وتعتبر الثقة أحد الأركان الأساسية لعمل النظام المصرفي، وعندما تتعرض المصارف لحالات غش أو احتيال، يشعر العملاء بالقلق حيال سلامة أموالهم، وقد يؤدي هذا القلق إلى تراجع في معدلات الودائع، حيث يسحب العملاء أموالهم من المصارف المتورطة في الاحتيال، مما ينعكس سلباً على السيولة المالية لهذه المؤسسات. ونتيجة لذلك، قد يلجأ العملاء إلى خزن الأموال في منازلهم أو استثمارها في خيارات أقل أمناً، مما يزيد من المخاطر المالية على المستوى الفردي. علاوة على ذلك، تتطلب مواجهة مخاطر الغش والاحتيال استثمار موارد كبيرة في تعزيز أنظمة الأمن والمراقبة؛ إذ تحتاج المصارف إلى تحديث تقنياتها وتوظيف خبراء في الأمن السيبراني، مما يزيد من التكاليف التشغيلية. كما أن التحقيقات القانونية التي تتبع حالات الغش تستغرق وقتاً طويلاً وتكلف الكثير من المال، مما يؤثر سلباً على ربحية المؤسسات المصرفية (النواس، وحيدر، ٢٠١٦، ص ٢١).

ويمتد تأثير حالات الغش أيضاً إلى الاستثمارات الأجنبية والمحلية؛ إذ يسعى المستثمرون إلى بيئات آمنة ومستقرة، وأي علامة على وجود فساد أو ضعف في الرقابة قد تدفعهم إلى التخلي عن خطط الاستثمار في ذلك السوق، وقد يؤدي هذا الأمر إلى تداعيات طويلة الأمد على التنمية الاقتصادية، حيث تحتاج البلدان إلى استثمارات لتعزيز النمو وتوفير فرص العمل.

وعندما تتعرض المصارف لمخاطر الاحتيال، قد يؤدي ذلك أيضًا إلى عدم استقرار النظام المالي ككل. الأزمات المالية غالبًا ما تنجم عن تآكل الثقة في المؤسسات المالية، وقد تنتقل آثارها من قطاع لآخر، مما يؤدي إلى تقلبات اقتصادية تؤثر على جميع القطاعات. وقد يزيد تراجع الثقة من معدلات الفائدة؛ حيث تبحث المصارف عن تعويض المخاطر المتزايدة، مما يؤثر على تكاليف الاقتراض ويعوق النمو الاقتصادي (ناصر، ٢٠١٨، ص ٤٩٤).

ولمواجهة هذه التحديات، يجب أن يكون هناك تعاون شامل بين المصارف، الهيئات الرقابية، الحكومة، والمجتمع المدني؛ إذ ينبغي أن تعمل هذه الأطراف معًا لوضع سياسات فعالة، وتنفيذ برامج توعية تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة، ويمكن أن يشمل التعاون تبادل المعلومات حول أساليب الاحتيال الجديدة، وتطوير استراتيجيات مشتركة لمراقبة الأنشطة المالية، وكذلك تعزيز التعليم المالي للمستهلكين (KPMG, 2020, p 17).

ويسهم استكشاف تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في تطوير أنظمة الكشف عن الاحتيال بشكل أسرع وأكثر دقة، فمن خلال تحليل البيانات الكبيرة، يمكن تحديد الأنماط غير العادية التي قد تشير إلى نشاط احتيالي، مما يمكن المصارف من اتخاذ إجراءات فورية.

وأخيرًا، تعتبر توعية العملاء بكيفية حماية معلوماتهم الشخصية والتعرف على محاولات الاحتيال جزءاً مهماً من الاستراتيجيات الشاملة لمكافحة الاحتيال، ويجب على المصارف توفير معلومات واضحة حول أساليب الاحتيال الشائعة، وكيفية الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة. هذه التوعية لا تعزز فقط سلامة العملاء، بل تسهم أيضًا في تحسين الصورة العامة للمصرف وتعزيز الثقة في النظام المصرفي (ناصر، ٢٠١٨، ص ٤٩٥).

#### الإطار العملي:

#### وصف مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة الحالية من كافة المدققين في مصرفي التجاري العراقي ومصرف الطيف الإسلامي. تم توزيع ٤٠ استبانة على أفراد عينة البحث في كلا المصرفين في فرع النجف، أي ٢٠ استبانة لكل مصرف وتم استرجاع ٢٠ استبانة يعد هذا العدد مقبولاً ويمثل مجتمع الدراسة.

#### أداة الدراسة:

تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات الخاصة بالجانب التطبيقي للبحث. تم إعداد استبانة أولية لهذا الغرض، وعرضت على عدد من المحكمين من مختلف الجامعات العراقية والمحاسبين القانونيين للحصول على آرائهم حول كل فقرة لضمان صلاحيتها وصدقها. وقد تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين هما:

- القسم الأول: قسم الباحث الاستبيان إلى قسمين:

القسم الأول: يتضمن البيانات الشخصية للمبحوثين، والتي تشمل الجنس، الفئة العمرية، التحصيل العلمي، والخبرة المهنية.

القسم الثاني: يحتوي على محورين، وهما:

- المحور الأول: يتكون من ١٥ فقرة تقيس مدى تطبيق المدققين الداخليين للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي.
- المحور الثاني: يتعلق بقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الاحتيال والغش ويتألف من ١٠ فقرات.
- تم اعتماد الوسط الفرضي (٣) معياراً لقياس الدرجة المتحصل عليها وتقييمها والمتعلقة بإجابات أفراد العينة.

تحليل إجابات العينة لمصرف التجاري العراقي:

### جدول (١) فقرات مدى تطبيق المدققين الداخليين معايير التدقيق الداخلي لمصرف التجاري العراقي

رقم الفقرة	المحور الأول: مدى تطبيق المدققين الداخليين معايير التدقيق الداخلي لمصرف التجاري العراقي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1	يتم تحديد سلطة وغرض ومسؤولية إدارة التدقيق الداخلي بشكل رسمي من قبل الجهات المختصة مثل ديوان وزارة المالية والقوانين والتشريعات والتعليمات ذات الصلة.	٣,٤٠	٠,٩٤٠٣	٠,٨٨٤٢
2	يقدم قسم التدقيق الداخلي خدمات استشارية للإدارة عند الطلب.	٣,٥٠	٠,٦٠٧	٠,٣٦٨٤
3	يتميز قسم التدقيق الداخلي بالاستقلالية والحيادية والموضوعية.	٣,٣٠	٠,٨٦٤٥	٠,٧٤٧٤
4	يقوم ديوان المصرف بتقييم أداء قسم التدقيق الداخلي مرة على الأقل كل خمس سنوات.	٣,٥٥	٠,٨٢٥٦	٠,٦٨١٦
5	يرفع مدير التدقيق الداخلي للرئيس الأعلى للدائرة خطة القسم وأداء نشاطه السنوي.	٣,٤٥	٠,٩٤٤٥	٠,٨٩٢١
6	لا يتدخل أحد في عمل المدققين الداخليين، سواء من الإدارة العليا أو الجهات ذات العلاقة.	٣,٦٠	٠,٧٥٣٩	٠,٥٦٨٤
٧	لا يوجد لدى أي من المدققين الداخليين تضارب المصالح في القسم	٣,٩٠	٠,٣٠٧٨	٠,٠٩٤٧
	المتوسط العام	٣,٥٣	٠,٢٥٨٥	٠,٠٦٦٨

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج spss.v22

يوضح الجدول (١) نتائج الاستبيان حول مدى تطبيق المدققين الداخليين لمعايير التدقيق الداخلي. يحتوي الجدول على بيانات من سبعة أسئلة تتضمن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف للفقرات المتعلقة بالمتغير المستقل. يُلاحظ أن المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات تفوق المتوسط الحسابي الافتراضي البالغ ٣. حصلت الفقرة (٧) على أعلى متوسط

حسابي قدره ٣,٩٠، مع انحراف معياري قدره ٠,٣٠٧٨، ومعامل اختلاف يبلغ ٠,٠٩٤٧، مما يشير إلى اتساق في إجابات العينة حول هذه الفقرة. من ناحية أخرى، حصلت الفقرة (٣) على أدنى متوسط حسابي قدره ٣,٣٠، مع انحراف معياري يبلغ ٠,٨٦٤٥، ومعامل اختلاف قدره ٠,٧٤٧٤. يشير هذا إلى أن نشاط التدقيق الداخلي يُفسَّر بشكل إيجابي من حيث الاستقلالية والموضوعية والحيادية، وأن هناك اتفاقاً بين مدققي المصرف التجاري العراقي على عدم توافر بعض الجوانب، مما انعكس في ضعف الاستجابة لهذه الفقرة.

أما المعدل العام لفقرات المتغير المستقل فقد بلغ (٣,٥٣) وبانحراف معياري (٠,٢٥٨٥) ومعامل اختلاف (٠,٠٦٦٨)، وهذا يعني أن العينة بشكل عام تميل وبشكل جيد إلى التأكيد على تطبيق المدققين الداخليين لعمل التدقيق الداخلي، وقد لوحظ كذلك من خلال اجابات أفراد العينة تركيز ديوان المصرف على الصيغة القانونية لعمل المدققين الداخليين وكذلك ضرورة الالتزام بالأنظمة والتعليمات.

فيما يتعلق بالمتغير التابع، وهو قياس الإجراءات الفعلية للتعامل مع مخاطر التدقيق مثل الاحتيال والغش، طرحت على المستجيبين سبعة أسئلة حول هذا المتغير. يُلاحظ من الجدول (٢) أن المتوسطات الحسابية الموزونة لجميع الفقرات كانت أعلى من المتوسط الحسابي الافتراضي البالغ ٣. سجلت الفقرة (١) أعلى متوسط حسابي بلغ ٤,٢٠، مع انحراف معياري قدره ٠,٦١٥٦، ومعامل اختلاف قدره ٠,٣٧٨٩، مما يشير إلى اتساق نسبي في إجابات العينة حول هذه الفقرة. وهذا يعكس النفاش الذي يجريه المدير التنفيذي مع قسم التدقيق الداخلي حول المخاطر التي قد يواجهها المدققون أثناء عملهم. من ناحية أخرى، حصلت الفقرة (٤) على أقل متوسط حسابي قدره ٣,٧٥، مع انحراف معياري يبلغ ٠,٦٣٨٧، ومعامل اختلاف قدره ٠,٤٠٧٩، مما يدل على توافق مدققي المصرف التجاري العراقي على عدم توافر الجوانب المذكورة في الفقرة، وهو ما أدى إلى ضعف الاستجابة لها.

جدول (٢) قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق لمصرف التجاري العراقي

معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور الثاني قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال.	رقم الفقرة
٠,٣٧٨٩	٠,٦١٥٦	٤,٢٠	يتعاون المدير التنفيذي مع قسم التدقيق الداخلي لمناقشة المخاطر المحتملة التي قد يواجهها المدققون أثناء أداء مهامهم.	١
٠,٢٧٣٧	٠,٥٢٣١	٣,٨٠	يتمتع المدققون الداخليون بالمؤهلات الأكاديمية والمهنية اللازمة، إضافة إلى المعرفة الضرورية لتقييم مخاطر الاحتيال والتخفيف منها.	2
٠,٤١٠٥	٠,٦٤٠٧	٤,١٠	يدرك المدققون الداخليون احتمال حدوث أخطاء أو حالات احتيال خطيرة.	3
٠,٤٠٧٩	٠,٦٣٨٧	٣,٧٥	يحقق نشاط التدقيق الداخلي قيمة مضافة للدائرة من خلال تقديم تأكيد موضوعي حول فاعلية وكفاءة الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة.	٤
٠,٥١٥٨	٠,٧١٨٢	٤,١٠	يقوم مدير التدقيق الداخلي بوضع خطط لتحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي بما يتماشى مع أهداف الوزارة.	5
٠,٤٨٤٢	٠,٦٩٥٩	٣,٨٠	يطلع مدير التدقيق الداخلي الإدارة العليا ومجلس الإدارة على المخاطر المحتملة المتعلقة بالاحتيال.	6
٠,٥٢٦٣	٠,٧٢٥٥	٤,٠٠	يتم استعراض التحديات التي تواجه المدققين الداخليين المتعلقة بالاحتيال والغش بشكل دوري.	٧
٠,٢٣٦	٠,٤٨٥٨	٣,٩٦	المتوسط العام	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج spss.v22

أما المعدل العام لفقرات متغير الإجراءات الفعلية اتجاه خاطر الغش والاحتيال فقد بلغ (٣,٩٦) وبانحراف معياري بلغ (٠,٤٨٥٨) ، ويعني ذلك أن العاملين في مصرف التجاري العراقي يميلون إلى الاعتقاد بأن العاملين في التدقيق الداخلي يتخذون موضوع الغش والاحتيال وضرورة لأن يحقق عملهم منع أو التقليل إلى اق حد ممكن من تلك الحالات.

٢- تحليل إجابات العينة لمصرف الطيف الإسلامي:

## جدول (٣) فقرات مدى تطبيق المدققين الداخليين معايير التدقيق الداخلي لمصرف الطيف الإسلامي

رقم الفقرة	المحور الأول: مدى تطبيق المدققين الداخليين معايير التدقيق الداخلي لمصرف الطيف الإسلامي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
١	يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية إدارة التدقيق الداخلي بشكل رسمي من قبل الجهات المختصة، مثل ديوان وزارة المالية، والجهات ذات الصلة، والقوانين والتشريعات والتعليمات المعمول بها.	٤,٢٠	٠,٤١٠٤	٠,١٦٨٤
2	يقدم قسم التدقيق الداخلي خدمات استشارية للإدارة عند الحاجة.	٣,٩٠	٠,٥٥٢٥	٠,٣٠٥٣
3	يتسم عمل قسم التدقيق الداخلي بالموضوعية والاستقلالية والحيادية.	٣,٨٥	٠,٧٤٥٢	٠,٥٥٥٣
٤	يقوم ديوان المصرف بتقييم أداء قسم التدقيق الداخلي مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات.	٤,٠٠	١,٠٢٦	١,٠٥٢٦
5	يرفع مدير التدقيق الداخلي إلى الرئيس الأعلى للدائرة خطة القسم وتقريراً عن أداء نشاطه السنوي.	٣,٨٠	١,٠٠٥٢	١,٠١٠٥
6	لا يتدخل أي طرف، سواء من الإدارة العليا أو الجهات ذات العلاقة، في عمل المدققين الداخليين.	٣,٧٠	٠,٩٢٣٤	٠,٨٥٢٦
٧	لا يوجد لدى أي من المدققين الداخليين تضارب المصالح في القسم	٣,٩٠	٠,٤٤٧٢	٠,٢
	المتوسط العام	٣,٩١	٠,٢٥٩٢	٠,٠٦٧٢

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج spss.v22

يوضح الجدول (٣) نتائج الاستبيان بشأن مدى تطبيق المدققين الداخليين لمعايير التدقيق الداخلي. من خلال (٧) أسئلة، يعرض الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف لفقرات المتغير المستقل. يتبين أن جميع المتوسطات الحسابية للفقرات تتجاوز الوسط الحسابي الفرضي البالغ (٣)، مع وجود بعض الفقرات التي سجلت متوسطات أعلى من (٤). حصلت الفقرة (١) على أعلى متوسط حسابي قدره (٤,٢٠) مع انحراف معياري قدره (٠,٤١٠٤) ومعامل اختلاف قدره (٠,١٦٨٤)، مما يشير إلى توافق كبير في إجابات أفراد العينة بشأن هذه الفقرة. كما يشير إلى تحديد رسمي لغرض وسلطة ومسؤولية قسم التدقيق

الداخلي من قبل الجهات المعنية مثل ديوان وزارة المالية والتشريعات ذات العلاقة. في المقابل، سجلت الفقرة (٦) أدنى متوسط حسابي بلغ (٣,٧٠) مع انحراف معياري قدره (٠,٩٢٣٤) ومعامل اختلاف قدره (٠,٨٥٢٦)، مما يدل على وجود تدخل من الإدارة العليا والجهات ذات العلاقة في عمل المدققين الداخليين. كما يعكس عدم توافق مدققي مصرف الطيف الإسلامي مع الفقرة المذكورة ضعف الاستجابة لها.

اما المعدل العام لفقرات المتغير المستقل فقد بلغ (٣,٩١) وبانحراف معياري (٠,٢٥٩٢) ومعامل اختلاف (٠,٠٦٧٢)، وهذا يعني أن العينة بشكل عام تميل وبشكل جيد إلى التأكيد على تطبيق المدققين الداخليين لعمل التدقيق الداخلي، وقد لوحظ كذلك من خلال اجابات أفراد العينة تركيز ديوان المصرف على الصيغة القانونية لعمل المدققين الداخليين وكذلك ضرورة الالتزام بالأنظمة والتعليمات.

بالنسبة للمتغير التابع الذي يقيس الإجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق مثل الاحتيال والغش، تم طرح (٧) أسئلة على المستجيبين. يظهر من الجدول (٣) أن الأوساط الحسابية لجميع الأسئلة كانت أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (٣)، حيث تجاوزت معظم الإجابات القيمة (٤). حصلت الفقرة (٣) التي تشير إلى "وعي المدققين الداخليين باحتمال حدوث حالات جسيمة في الأخطاء أو الاحتيال" على أعلى متوسط حسابي بلغ (٤,٣٥) مع انحراف معياري قدره (67082). ومعامل اختلاف قدره (450)، مما يدل على اتساق نسبي في إجابات أفراد العينة ويشير إلى وعي المدققين الداخليين بالمخاطر الجسيمة. في المقابل، حصلت الفقرة (٦) التي تنص على "قيام مدير التدقيق الداخلي بإبلاغ الإدارة العليا عن الاحتمالات الهامة لمخاطر الاحتيال" على أدنى متوسط حسابي قدره (٣,٩٠) مع انحراف معياري بلغ (78807). ومعامل اختلاف قدره (621)، مما يعكس اتفاق مدققي مصرف الطيف الإسلامي على عدم توافر هذه الفقرة وضعف الاستجابة لها.

جدول (٤) قياس إجراءات مخاطر التدقيق الفعلية لمصرف الطيف الإسلامي

رقم الفقرة	المحور الثاني قياس الإجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال.	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
١	يتناول المدير التنفيذي مع قسم التدقيق الداخلي المخاطر التي قد يواجهها المدققون أثناء أدانهم لعملهم.	4.25	.55012	.303
2	يمتلك المدققون الداخليون المؤهلات الأكاديمية والمهنية والمعرفة الضرورية لتقييم مخاطر الاحتيال والتخفيف منها.	4.15	.58714	.345
3	يدرك المدققون الداخليون احتمالية حدوث أخطاء أو حالات احتيال خطيرة.	4.35	.67082	.450
٤	يضيف نشاط التدقيق الداخلي قيمة للدائرة من خلال تقديم تأكيد موضوعي حول فاعلية وكفاءة الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة.	4.05	.68633	.471
5	يقوم مدير التدقيق الداخلي بإعداد خطط لتحديد أولويات الأنشطة بما يتماشى مع أهداف الوزارة.	4.10	.78807	.621
6	يقوم مدير التدقيق الداخلي بإبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة بشأن المخاطر المحتملة المتعلقة بالاحتيال.	3.90	.78807	.621
٧	يتم استعراض التحديات التي يواجهها المدققون الداخليون بشكل دوري، بما في ذلك قضايا الاحتيال والغش.	3.95	.88704	.787
	المتوسط العام	4.11	.50321	.253

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج spss.v22

أما المعدل العام لفقرات متغير الإجراءات الفعلية اتجاه خاطر الغش والاحتيال فقد بلغ (٤,١١) وبانحراف معياري بلغ (5.0321)، ويعني ذلك أن العاملين في مصرف الطيف الإسلامي يميلون بشكل أكبر إلى الاعتقاد بأن العاملين في التدقيق الداخلي يتخذون موضوع الغش والاحتيال وضرورة لأن يحقق عملهم منع أو التقليل إلى أقل حد ممكن من تلك الحالات.

٣- اختبار الفرضيات:

ومن بين أهم الاختبارات هي اختبار t لعينتين مستقلتين، وفي دراستنا سوف نختبر نوعين من الفرضيات وهي فرضية العلاقة، وفرضية التأثير  
فرضية العلاقة نستخدم فيها كاي تربيع، واختبار معامل الارتباط بيرسون وفق المعادلة التالية :

$$\rho(X,Y) = \frac{COV(X,Y)}{\sigma_X\sigma_Y}$$

حيث:

- Cov : هو التباين
- $\sigma_X$  : هو الانحراف المعياري ل X (المتغير المستقل)
- $\sigma_Y$  : هو الانحراف المعياري ل Y (المتغير التابع)

## تحليل فاعلية أدوات التدقيق الداخلي في مواجهة مخاطر الاحتيال: ..... (٢٦٠)

أما فرضية التأثير سوف نستخدم الانحدار البسيط وفق المعادلة التالية:

$$Y = \alpha + \beta X$$

حيث:

$\alpha$ : المقدار الثابت.

$\beta$ : ميل الخط المستقيم أو معامل الانحدار.

أولاً اختبار فرضيات الارتباط:

- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تطبيق المدققين الداخليين معايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر مصرف الطيف الإسلامي الخاص مصرف التجاري العراقي.

يوضح جدول معامل الارتباط (٥) وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية ذات دلالة معنوية عند مستوى (٥%) بين تطبيق معايير التدقيق الداخلي من قبل المدققين الداخليين وقياس الإجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق مثل الغش والاحتيال، كما يراه مصرف الطيف الإسلامي التجاري. بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٧٠)، مما يدعم صحة الفرضية البديلة ويرفض فرضية العدم، ويشير إلى أن تطبيق معايير التدقيق الداخلي يمكن أن يؤدي بشكل كبير إلى تعزيز الإجراءات الفعلية للحد من الغش والاحتيال من وجهة نظر مصرف الطيف الإسلامي.

الجدول (٥) معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة

الإجراءات الفعلية من وجهة نظر مصرف الطيف الإسلامي الخاص		المحاور
Sig	معامل الارتباط	
.000	.70**	تطبيق معايير التدقيق الداخلي من وجهة نظر مصرف الطيف الإسلامي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج spss.v22

أما بالنسبة لمصرف التجاري العراقي يظهر جدول معامل الارتباط (٦) وجود علاقة ارتباط موجبة تجاه مخاطر التدقيق و ذات دلالة معنوية عند معامل (5%) بين تطبيق المدققين الداخليين معايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر مصرف التجاري العراقي، إذا بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٥٩) وتدعم هذه النتيجة صحة الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم، وهذا يدل على أنه يمكن الافادة ولكن بنسبة أقل مقارنة بمصرف الطيف الإسلامي الخاص من تطبيق معايير التدقيق الداخلي لغرض تدعيم

## تحليل فاعلية أدوات التدقيق الداخلي في مواجهة مخاطر الاحتيال: ..... (٢٦١)

وترصين الاجراءات الفعلية لغرض الحد من الغش والاحتيال، وذلك من وجهة نظر مصرف التجاري العراقي.

### الجدول (٦) معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة

المحاور		الإجراءات الفعلية من وجهة نظر مصرف التجاري العراقي
Sig	معامل الارتباط	
.006	.59**	تطبيق معايير التدقيق الداخلي من وجهة نظر مصرف التجاري العراقي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج spss.v22

### ثانياً: اختبار فرضيات التأثير البسيط:

لغرض اختبار الفرضية فإن الدراسة ستعتمد على تحليل الانحدار البسيط باستخدام معامل الانحدار بيتا وقيمة (T) ومعامل التفسير ( $R^2$ ).

- لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لتطبيق المدققين الداخليين معايير التدقيق الداخلي في قياس الإجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر مصرف الطيف الإسلامي ومصرف التجاري العراقي.
- يوضح جدول نتائج تحليل الانحدار البسيط (٦) وجود تأثير ذو دلالة معنوية عند مستوى (٥٪) لتطبيق معايير التدقيق الداخلي على قياس الإجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق، بما في ذلك الغش والاحتيال، من وجهة نظر كلا المصرفين. بلغت قيمة معامل بيتا ( $\beta$ ) لمصرف الطيف الإسلامي (٠,١٢٤) و(٠,١١٧) لمصرف التجاري العراقي. كما بلغت قيمة (T) المحسوبة (٢,٧٥٥) لمصرف الطيف الإسلامي و(٣,١٣٦) لمصرف التجاري العراقي، مما يدل على معنوية نموذج الانحدار عند المستوى المذكور. بلغ معامل التحديد (٠,٤٩) لمصرف الطيف الإسلامي، مما يشير أن الالتزام بالمعايير يفسر ٤٩٪ من التغيرات في الإجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق من وجهة نظر مصرف الطيف الإسلامي، في حين بلغ معامل التحديد (٠,٣٥) لمصرف التجاري العراقي، مما يشير إلى أن الالتزام بالمعايير يفسر ٣٥٪ من التغيرات في نفس الإجراءات من وجهة نظر مصرف التجاري العراقي. أما النسبة المتبقية فيرجع سببها إلى تأثير عوامل ثانية غير مشمولة في النموذج الإحصائي. تدعم هذه النتائج صحة الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم.

الجدول (٧): نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط وقيم  $(R^2)$  وقيمة  $(T)$

المحور التابع	(R) القطاعات	معادلة الانحدار	قيم T	(R <sup>2</sup> ) معامل التحديد	SIG مستوى الدلالة
الإجراءات الفعلية	مصرف الطيف الإسلامي	$Y = -0.648 + 0.124X$	٢,٧٥٥	٠,٤٩	.000
	مصرف التجاري العراقي	$Y = 0.022 + 0.117X$	3.136	0.35	.006

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج spss.v22

### الاستنتاجات:

- 1- هناك علاقة إيجابية بين الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي في مواجهة مخاطر الاحتيال.
- 2- حصلت الفقرة (٧) "لا يوجد لدى أي من المدققين الداخليين تضارب في المصالح بالدائرة" على أعلى متوسط حسابي قدره (٣,٩٠) لمصرف التجاري العراقي، بينما حصلت الفقرة (١) "يتم تحديد مسؤولية وسلطة وغرض قسم التدقيق الداخلي من الجهات الرسمية" على أعلى متوسط حسابي قدره (٤,٢٠) لمصرف الطيف الإسلامي الخاص.
- 3- بالنسبة لقياس الإجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق مثل الاحتيال والغش، حصلت الفقرة (٣) "يعي المدققون الداخليون احتمال وقوع أخطاء جسيمة أو احتيال" على أعلى متوسط حسابي قدره (٤,٣٥) لمصرف الطيف الإسلامي، بينما حصلت الفقرة (١) "يتباحث المدير التنفيذي مع قسم التدقيق الداخلي حول المخاطر المحتملة التي ربما يواجهها المدققون خلال أدائهم لعملهم" على أعلى متوسط حسابي قدره (٤,٢٠) لمصرف العراقي.
- 4- توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لتطبيق المدققين الداخليين معايير التدقيق الداخلي على قياس الإجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق، بما في ذلك الغش والاحتيال، من وجهة نظر كلا المصرفين.
- 5- هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق المدققين الداخليين معايير التدقيق الداخلي وقياس الإجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق، بما في ذلك الغش والاحتيال، من وجهة نظر كلا المصرفين.

### التوصيات:

- ١- ضمان وجود علاقة مباشرة بين أجهزة التدقيق الداخلي وهيئة تنظيمية أو وزارة مختصة، من حيث الهيكلية والإشراف الفني والمالي، لتعزيز استقلالية الأجهزة.
- ٢- تحديد مهام جهاز التدقيق الداخلي بشكل دقيق، وضمان الالتزام بالمعايير والإجراءات اللازمة لأدائه، بما في ذلك الصلاحيات والمسؤوليات، لتحقيق رقابة فعالة.
- ٣- من الضروري أن تعتمد الإدارة العليا ميثاقاً داخلياً واضحاً ومفهوماً، يحدد أهداف وسلطات ومسؤوليات قسم التدقيق الداخلي ويقدم الدعم اللازم لعمله.
- ٤- زيادة عدد الكوادر في أجهزة التدقيق الداخلي بجميع المؤسسات لتسهيل تنفيذ المهام بشكل فعال وضمان كفاءة الأداء.
- ٥- منح المدققين الداخليين تعويضات مهنية تتناسب مع مسؤولياتهم لتجنب تأثير العوامل الخارجية على أدائهم أثناء تنفيذ المهام.

1-Data Availability Statement: (The manuscript includes all the data used in the study.)

2- Conflict of Interest Statement: (The authors confirm that there are no conflicts of interest that could affect the content of this research.)

3- Funding Statement: This research was fully funded by the authors without any financial support from other entities.

### المصادر والمراجع

- ١- المدلل، يوسف سعيد يوسف (٢٠٠٧): دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الاداء المالي والاداري. رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة - فلسطين.
- ٢- النواس وعبد الجبار، رافد عبيد ومنى حيدر (٢٠١٦): إصلاح أنظمة التدقيق الداخلي لمواجهة التحديات البيئية والوقاية من الفساد المالي. المؤتمر المحاسبي العربي الثالث، نقابة المحاسبين والمدققين في الطيف الإسلامي.
- ٣- جايد وحسن وعباس، سعود وعلاء وحيدر (٢٠١٧): المسؤولية المهنية للمدقق الداخلي وأثرها في الحد من ظاهرة الفساد المالي والاداري (دراسة على عينة من المدققين في مدينة السماوة). مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد السابع، العدد الثالث.

- ٤- حسين، محي حمود حسين (٢٠١٧): دور التدقيق الداخلي في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، جامعة القادسية.
- ٥- منصور، ابراهيم جبار (٢٠٢١): الية تنفيذ القرار الإداري الإلكتروني. مجلة أبحاث ميسان، المجلد ١٧، العدد ٣٤، ص ص ٦١٠ - ٦٢٩.
- ٦- ناصر، أنور عباس (٢٠١٨): دور التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد المالي والإداري. مجلة الدنانير، العدد ١٣، ص ص ٤٩٠ - ٥٠٨.
- 7- Abtidon (2015): The Impact of Finacial Accountability on Reducing Corruption in Magadishu Somalia.
- 8- Bayyoud & Sayyad (2015): The impact of Internal Control and Risk Management on Banks in Palestine.
- 9- Kagermann, H. Kinney ،W. and Kuting ،K ،(2008) ،Internal Audit Handbook ،Springer-Verlag Berlin Heidelberg ،USA.
- 10- KPMG (2020). Agile Internal Audit White Paper on Working Agile within Internal Audit Functions Part I: Introducing Working Agile.  
<https://assets.kpmg/content/dam/kpmg/nl/pdf/2020/sectoren/agile-internalaudit-1.pdf>
- 11- Sadiksha, Acharya (2021) Agile Auditing for Increasing Efficiency International Journal of Auditing and Accounting Studies Volume 3; Number 1.